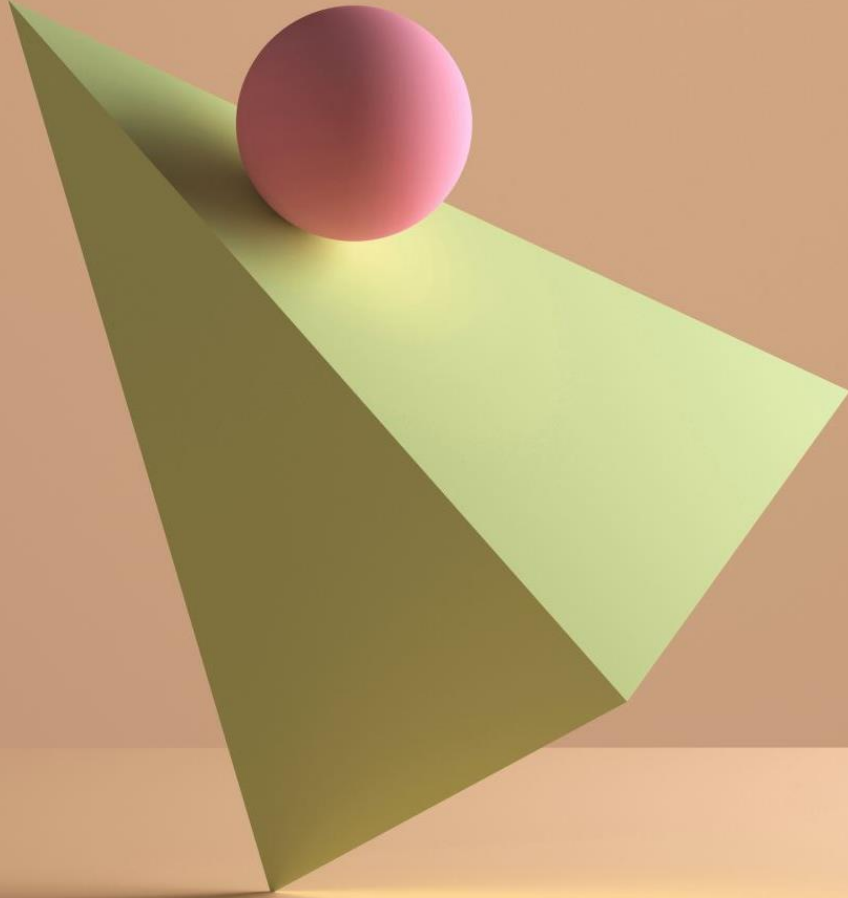


• النظم الاقتصادية المقارنة

• محاضرة الأسبوع السادس

• الفرقة الرابعة تخصص اقتصاد زراعي



بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي
والتكليف الهيكلي في معظم الدول
النامية تطبيق في نطاق واسع
ابتداءً من النصف الثاني
للتمانينات

الاقتصاد المصري

في ظل الإصلاح
الاقتصادي

مبررات الاصلاح الاقتصادي

- ١- تدهور مستويات الأداء الاقتصادي بكثير من الدول النامية
- ٢- مشكلة الديون الخارجية وتدهور معدلات التبادل التجاري
- ٣- التحول في معظم الدول الأوروبية لآليات السوق وتفكك الاتحاد السوفيتي

مراحل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي

• المرحلة الأولى :

- تتميز هذه المرحلة بكثير من الإصلاحات النقدية والمالية وقليل من الإصلاحات الهيكلية وكانت نتائجها إيجابية حيث تم خفض معدل التضخم وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات وانخفاض العجز في الموازنة العامة

• المرحلة الثانية :

- الكثير من الإصلاحات الهيكلية والقليل من الإصلاحات النقدية والمالية وقد تم الاهتمام بالانتاج وزيادة الإنتاجية وتعديل الهياكل الاقتصادية وتحقيق المزيد من الخصخصة والتحول نحو القطاع الخاص

المرحلة الثالثة :

- تركز هذه المرحلة على الاصلاحات الهيكلية مع ضمان الاستقرار النقدي والمالي
- وتتمثل الاصلاحات الهيكلية في :
- خصخصة القطاع العام
- تحرير التجارة وتشجيع الاستثمارات لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة
- رفع مستوى كفاءة المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية

أهداف سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر

- ١- خفض معدلات التضخم والوصول لحالة من الاستقرار في الأسعار
- ٢- تخفيض عجز الموازنة والوصول إلى تحقيق التوازن المالي
- ٣- تحسين وضع ميزان المدفوعات وخفض حجم المديونية الخارجية وأعبائها
- ٤- تحرير التجارة الخارجية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري
- ٥- إعادة توزيع الاستثمار ليتولى القطاع الخاص الجزء الأكبر من الاستثمار القومي
- ٦- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والاستثمار من أجل التصدير
- ٧- زيادة معدل النمو والحد من مشكلة البطالة ورفع كفاءة المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية

أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر

- ١- السياسة النقدية : عبارة عن مجموعة الادوات التي يستخدمها الجهاز المصرفي او السلطات النقدية من أجل التحكم في عرض النقد ومستوى أسعار الفائدة
- ٢- السياسة المالية : استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي لمنع حدوث التضخم الاقتصادي
- ٣- السياسة التجارية وتحرير التجارة الدولية : وذلك عن طريق تحرير سعر الصرف ، تحرير الواردات، تحرير الصادرات
- ٤- سياسة الخصخصة
- ٥- سياسة الاستثمار: وذلك بإعادة توزيع الاستثمار بين العام والخاص وذلك لتحسين المناخ الاستثماري وإلغاء ضرورة الحصول على موافقات وتراخيص عند إقامة المشروعات الاستثمارية
- ٦- سياسة الاسعار والاجور والدخول : وركزت هذه السياسة على التوازن بين الاجور والاسعار وانشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية لتعويض المتضررين من الإصلاح الاقتصادي

الخصخصة

- يقصد بها سياسة تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة
- الأهداف الاقتصادية للخصخصة :
 - زيادة المنافسة وتحسين الأداء والكفاءة الاقتصادية
 - تنشيط وتطوير أسواق المال
 - توسيع قاعدة الملكية
 - خفض العجز المالي للحكومة

أساليب الخصخصة

- ١- **الطرح العام للأسهم** : وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الحكومة بطرح أسهم للمشروع العام للبيع في البورصة ويمكن أن تطرح الحكومة كل أسهم المشروع للبيع وبالتالي يتحول من عام إلى خاص أو تعرض جزء للبيع وبالتالي يصبح مشترك
- ٢- **الطرح الخاص للأسهم** : يطرح المشروع للبيع لصالح مجموعة من المستثمرين أو مؤسسة خاصة
- ٣- **بيع الأصول** : تقوم الحكومة وفقاً لهذا الأسلوب بتصفية المشروع العام وبيع أصوله في مزاد علني أو من خلال عطاءات ويمكن استخدام هذه الأصول في انشاء شركات جديدة ويلجأ لهذا المشروع في حالة صعوبة إيجاد مشترين للمشروع
- ٤- **إتاحة فرص نمو الاستثمارات الخاصة داخل المشروعات المشتركة** : يتميز هذا الأسلوب بتوفير رأس المال اللازم لاعادة هيكلة الشركة وتوسيع القاعدة الانتاجية ولا يلغي هذا المشروع ملكية الحكومة للشركة
- ٥- **البيع ألى العاملين بالمشروع** : تحويل الشركة العامة إلى خاصة من خلال تملكها إلى العاملين بالشركة
- ٦- **عقود الايجار والادارة** : تظل الملكية العامة ولكن تتعاقد الحكومة مع شركات تستأجر الشركة العامة مقابل مبلغ نقدي وفقاً لشروط معينة

نتائج تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي

النتائج الايجابية

- ١- انخفاض معدل التضخم
- ٢- انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة
- ٣- تحقيق فائض كلي في ميزان المدفوعات
- ٤- انخفضت الديون الخارجية وانخفضت نسبة الدين الداخلي
- ٥- زيادة الثقة في العملة الوطنية وتحويل الدولار إلى جنيه مصري
- ٦- زيادة الثقة من العالم الخارجي في الاقتصاد المصري
- ٧- توسيع الطاقة الاستيعابية لسوق الأوراق المالية

النتائج السلبية

- ١- تحقيق معدل نمو اقتصادي منخفض نسبياً
- ٢- مشكلة البطالة لازالت قائمة وان خفت حدتها
- ٣- تزايد التكلفة الاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادي
- ٤- تزايد الدين العام الداخلي
- ٥- تزايد حدة الكساد الاقتصادي نتيجة الاجراءات الانكماشية مما أدى إلى عدم زيادة الاستثمار بالدرجة المطلوبة
- ٦- وجود عجز في الميزان التجاري مما يجعل معه اختلالاً في ميزان المدفوعات